قانون اخلاقيات العمل

وادي النيل لصناعة وتجارة المعادن

المحتويات

1- مقدمة
2- مواصفات عامة
2-1 المتلقون ومجال التطبيق
2-2 الرقابة والضمانات
2-3 التدريب
3- المبادئ الأخلاقية ومبادئ السلوك
3-1 الرؤية والقيم
3-2 الأخلاقيات والشفافية والعدالة والمهنية
3-3 تعارض المصالح
3-4 المنافسة وغسيل الأموال
3-5 سياسة سرية المعلومات
3-6 حماية الأفراد
3-7 السلامة والصحة المهنية
3-8 إدارة ومراجعة الحسابات
3-9 الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر
4- القواعد الأخلاقية تجاه الغير
4-1 العلاقات مع الموظفين
4-2 العلاقات مع الموردين
4-3 العلاقات مع العملاء
5- مخالفة القانون والعقوبات

1- مقدمة

إن شركة وادي النيل لصناعة وتجارة المعادن والتي تعرف بشركة وادي النيل للصناعات المعدنية (يشار إليها فيما بعد " الشركة ") قررت تبني القانون الحالي لأخلاقيات العمل (يشار إليه فيما بعد " القانون ") وذلك من أجل تأكيد وأداء أنشطتها بإتباع التكامل والنزاهة والشفافية والسرية وفقاً للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية المعتمدة من عموم المجتمع الدولي.

ويعمل القانون على الترويج للاستخدام الصحيح والكفء للموارد من منظور مسئولية الشركة الاجتماعية والبيئية، وذلك من أجل خلق نوع من التصالح مع البحث عن التنافسية في السوق.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تطلب الشركة من موظفيها أن يمتثلوا لأعلى معايير سلوك العمل أثناء أداء مهامهم، كما هو مذكور في هذا القانون والإجراءات التي يشير إليها.

ولهذه الأسباب تعمل الشركة على تحقيق ما يلي:

- الموظفين الذين يتم الإبلاغ عنهم ويتم التحقق من أنهم ارتكبوا أية مخالفات للقانون سوف يخضعون لأي شكل من لأشكال العقوبة.
- اتخاذ عقوبات عادلة تتناسب مع نوع المخالفة، وضمانة أن يكون كل الموظفين سواسية أمام تطبيق هذا القانون باختلاف مسمياتهم الوظيفية.
- الرقابة المستمرة للتأكيد على الامتثال لهذا القانون.

2- مواصفات عامة

2-1 مجال التطبيق

يطبق هذا القانون في مصر وفي أي دولة تعمل فيها الشركة ويبلغ به جميع الموظفين في مكان يمكن الوصول إيه، وباللغة التي يسهل على الموظف فهم القانون بها. ومسئولية المديرين هي الوفاء بالقيم والمبادئ المتضمنة في هذا القانون وذلك عن طريق تولي مسئولياتهم داخلياً وخارجياً وتقوية الثقة والتماسك وروح الفريق.

إن موظفي الشركة الذين هم بالفعل يمتثلون للقانون والأنظمة الحالية، سوف يعملون على تعديل أفعالهم وتصرفاتهم بما يتناسب مع المبادئ والأهداف والالتزامات التي يتطلبها القانون. وأعضاء الإدارة العليا للشركة يتوقع منهم الالتزام بالمبادئ المذكورة في هذا القانون عند وضع أهداف وإستراتيجيات الشركة المختلفة.

2-2 الرقابة والضمانات

تم تكليف إدارة الحوكمة بالإشراف على مدى الامتثال لهذا القانون من خلال التأكد من نشر القانون إلى جميع الممتثلين له، تقديم مقترحات للإدارة العليا عن تعديلات ضرورية تضمن فعالية القانون وتحديثاته، تقديم الدعم بخصوص تفسير القانون والتدريب، تقييم حالات المخالفات والاتصال مع المخالفين من أجل تطبيق العقوبة عليهم بالتوافق مع القوانين المحلية الحاكمة وعقود العمل، حماية ودعم أي شخص يقوم بالإبلاغ عن تلك المخالفات وضمان سرية الهوية والمعلومات وأخيراً تقديم تقرير سنوي للإدارة العليا عن عملية تطبيق القانون، وتوضيح الخطط والمبادرات التي تم القيام بها.
يجب على الأشخاص والمتعاونين الإبلاغ فوراً عن أية مخالفات للقانون إلى مديرهم أو مدير إدارة الحوكمة.

Industrial Zone A1` ,Plot No. 31 / 3 G , 10th of Ramadan City ,Egypt.
Mob: +2 01025333369, Tel: +2 0554 413569 , Fax: +2 0554 410287
المنطقة الصناعية A1` قطعة ٣/٣١ ج , العاشر من رمضان ,مصر.
موبايل: ٠١٠٢٥٣٣٣٦٩ +٢ ,تليفون: ٠٥٥٤ ٤١٣٥٦٩ +٢, فاكس: ٠٥٥٤ ٤١٠٢٨٧ +٢
info@wncopper.com
sales@wncopper.com

3-2 التدريب

تكون مسئولية تدريب الموظفين على فهم وتطبيق هذا القانون وآلية الإبلاغ عن أي مخالفة هي مسئولية المدير والمشرف المباشر وعليه سنوياً يتم إدراج أي تحديثات أو تعديلات على القانون وتقوم إدارة الحوكمة بتقديم الدعم في تفسير القانون وإيضاح كل التحديثات التي طرأت عليه.

3- المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك

3-1 الرؤية والقيم

تعمل الشركة بشكل أساسي في مجال تجارة وإعادة تدوير النحاس لتغذية صناعات الطاقة. القدرة على التعاون مع باقي الأطراف يحقق التكامل ويمكن الشركة من تحسين أدائها الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة للأطراف المعنية مثل الموردين والعملاء وموظفين الشركة. القدرة على تقديم المقترحات، والتخطيط، وتنفيذ الحلول المتكاملة والمبتكرة، بدءاً من تفهم الاحتياجات الحقيقية للعملاء والمجتمع؛ هي جزء لا يتجزأ من إستراتيجية الشركة.

3-2 الأخلاقيات والشفافية والعدالة والمهنية

تراعي الشركة مبادئ الإخلاص والنزاهة والشفافية والكفاءة والتوجه نحو السوق في تعاملاتها التجارية، بغض النظر عن أهمية الصفقة ومردودها الاقتصادي على الشركة.

مع الاحترام الكامل لمبادئ حسن النية، فإن الممتثلين للقانون يعملون بنزاهة وحيادية في تنفيذهم لأنشطتهم، وذلك لضمان مبدأ الاستقلالية في الحكم، وعدم وجود أي مصلحة تجارية أو مالية، والتي قد تؤدي إلى عدم المساواة في المعاملة.

يحظر تماما ممارسة جميع أشكال التمييز القائم على أساس العمر، أو العرق، أو الجنسية، أو الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية، أو الجنس، أو الحالة الصحية. ويمنع منعاً باتاً وبدون استثناء الرشاوي، والامتيازات غير الشرعية، والتواطؤ، والالتماسات المباشرة أو غير المباشرة من خلال أطراف أخرى لها مصالح شخصية للشخص ذاته أو للآخرين.

3-3 تضارب المصالح

أثناء تنفيذ الأنشطة والمهام المختلفة، يعمل كل ممتثل للقانون على تجنب الاصطدام بتضاربات المصالح المباشرة أو المحتملة والتي قد تؤدي إلى الحالات الآتية على سبيل المثال وليس الحصر:

- تحقيق مصالح اقتصادية أو مالية من خلال أفراد الأسرة، أو العملاء، أو الموردين، أو المنافسين.
- الاضطلاع بمعلومات عن العمل، حتى ولو كان ذلك من خلال أفراد الأسرة، أو العملاء، أو الموردين، أو المنافسين.
- قبول الأموال أو الهدايا أو الخدمات من أي نوع من قبل أشخاص، أو شركات، أو كيانات تكون لها أو تنوي أن تكون لها علاقات أعمال تجارية مع الشركة.
- أن يستخدم أحدهم مركزه أو وظيفته في الشركة أو المعلومات التي تصل إليه؛ لخلق تضارب بين مصالحه وبين مصالح الشركة؛
-

4-3 المنافسة وغسيل الأموال

تراعي الشركة احترام المنافسة كأداة لتطوير اقتصاديات الشركة، وتلتزم في جميع أنشطتها بالقوانين المحلية والدولية.

لا ينبغي مطلقاً على الممتثلين لهذا القانون الارتباط أو المشاركة في أنشطة تنطوي على غسيل العائدات من الأنشطة الإجرامية بأي شكل وبأي طريقة.

علاوة على ذلك، فإنه يتعين على المجموعة أن تتحقق مسبقاً من المعلومات المتاحة (بما في ذلك المعلومات المالية) عن شركاء الأعمال والموردين، وذلك للتأكد من شرعية أنشطتهم، قبل الدخول في أي علاقة عمل.

5-3 سياسة سرية المعلومات

تعتبر الخبرة التي اكتسبتها الشركة مورداً أساسياً ينبغي على كل ممتثل للقانون أن يصونه ويحافظ عليه. في واقع الأمر فإنه في حالة الكشف غير الملائم عن تلك المعلومات؛ فإن الشركة قد تعاني أضراراً على كل من أصولها وصورتها.

لذا، فإنه يتعين على الممتثلين للقانون الالتزام بعدم الافصاح عن أية معلومات فيما يختص بالخبرات الفنية، والتكنولوجية والتجارية للشركة، باستثناء الحالات التي يكون فيها ذلك الافصاح مطلوباً بمقتضى القانون المصري، أو القواعد التنظيمية الأخرى، أو حيثما ينص عليه باتفاقيات تعاقدية معينة مع أطراف أخرى تلتزم بأن تستخدمها في الأغراض التي تم إرسال تلك المعلومات من أجله، كما تلتزم بالحفاظ على سريتها.

6-3 حماية الأفراد

تدرك الشركة الدور الحيوي والأهمية المطلقة للموارد البشرية، فيما يتعلق بالكفاءة المهنية، والتفاني، والإخلاص، والأمانة، وروح التعاون. لذا، تعمل الشركة على توفير فرص العمل المتساوية لجميع العاملين، وتحظر أي شكل من أشكال إساءة استعمال المناصب.

وفقاً لما تنص عليه القوانين المحلية لجمهورية مصر العربية واتفاقيات منظمة العدل الدولية فإن الممتثلين لهذا القانون ملتزمون بالامتناع عن الانخراط في أي سلوك غير قانوني يضر بالأفراد؛ ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الجرائم ذد الأفراد، وتشغيل الأطفال، والاتجار بالبشر، والتصوير الإباحي للأطفال.

3-7 السلامة والصحة المهنية

نحن ملتزمون بالإدارة الاستباقية للصحة والسلامة والبيئة في جميع الجوانب المرتبطة بالصحة والسلامة ويوجد لدينا نظام متكامل للإدارة. ونحن نستعرضها بشكل منتظم لمعرفة مدى ملاءمة وفعالية التنفيذ.

تلتزم الشركة بالآتي: -

- تحديد المخاطر التشغيلية وإدارة المخاطر إلى المستوى الذي يضمن نزاهة العملية وسلامة العاملين.
- التحقيق في جميع الحوادث التي يتم تحديدها خلال عمليات المراجعة والتفتيش على أماكن العمل.
- الحفاظ على ثقافة تنظيمية من خلال البرامج التدريبية المستمرة لتحقيق هدفنا والتحسن المستمر.
- المحافظة على الامتثال واحترام كافة القوانين المحلية المعمول بها.
- منع التلوث، على النحو المعقول عمليا، والشركة تتعهد ببذل كل الجهود الممكنة للتقليل من التلوث، وتدريب الموظفين للتوعية البيئية.

3-8 إدارة ومراجعة الحسابات

تلتزم الشركة بالقوانين المصرية بصفة عامة، وبأي لوائح وقواعد معمول بها، فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية والسجلات الحسابية المنتظمة، وأي نوع من الوثائق الإدارية والمحاسبية اللازمة. مع الالتزام بمبدأ المصداقية، والدقة، والوضوح، واكتمال المعلومات عند القيام بتخزين، وحفظ السجلات المحاسبية.

يلتزم الممتثلين لهذا القانون ممن هم على دراية بأي من أعمال التزوير، أو الإهمال المتعلق بالسجلات المحاسبية أو الوثائق التي تعتمد عليها السجلات المحاسبية بإبلاغ الحقائق فوراً للمدير المباشر أو لإدارة الحوكمة، مع الالتزام التام بتقديم التعاون الكامل غير المشروط للتأكد من أن عمليات الشركة تتم بشكل سليم وبنزاهة تامة.

3-9 الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر

تلتزم الشركة بالحفاظ على نظام رقابة داخلية كافية ونظام إدارة مخاطر وافي، يوفر مجموعة من الأدوات اللازمة أو المفيدة لتوجيه وإدارة ومراقبة أنشطة الأعمال التجارية من أجل التأكد من الالتزام بالقوانين واجراءات الشركة لحماية أصولها وذلك لإدارة العمليات بكفاءة وفعالية ولتقديم بيانات محاسبية ومالية دقيقة وكاملة لتأسيس قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة.

يتم تقاسم مسؤولية تطبيق نظام رقابة داخلية فعال فيما بين جميع مستويات الهيكل التنظيمي للشركة؛ وكنتيجة لذلك فإن جميع الممتثلين لهذا القانون وفي إطار مهامهم ومسؤولياتهم، ملتزمون بالمشاركة الفعالة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

4- القواعد الأخلاقية مع الغير

4-1 العلاقات مع الموظفين

تلتزم الشركة بضمان احترام الشروط اللازمة لتوافر بيئة عمل تعاونية وغير عدائية ومنعا السلوك التمييزي من أي نوع.

يضطلع كل ممتثل للقانون يشارك في عملية تقييم الموظفين على الأهداف السنوية العامة والفردية لدعم سياسة المكافآت على أهداف محددة وقابلة للقياس وذات مصداقية فيما يتعلق بالتوقيت المخطط لتحقيقها.

2-4 العلاقات مع الموردين

تحدد علاقات الشركة مع مورديها وفقاً لمبادئ هذا القانون مع إعطاء الاهتمام الواجب لمعايير الصناعة، والممارسات الأخلاقية، وحماية الصحة والسلامة المهنية، واحترام البيئة.

انتقاء الموردين وصياغة الشروط الخاصة بشراء المواد والخدمات للشركة تكون مدفوعة بقيم ومعايير المنافسة، والموضوعية، والنزاهة، والحيادية، والإنصاف في السعر وجودة المواد أو/ الخدمات، والتقييم بعناية لضمانات جودة الخدمة والعروض المقدمة.

وعليه يجب على الممتثلين لهذا القانون أن يقوموا بما يلي:

- إتباع الإجراءات الداخلية الخاصة باختيار وإدارة العلاقات مع الموردين والامتناع عن استبعاد أي مورد يلبي الشروط الخاصة بكفاءة التوريد وسلاسل الإمداد.
- تبني معايير الشفافية والتقييم الموضوعي عند اختيار أي من الموردين.
- التقيد والامتثال للالتزامات التعاقدية.
- الحفاظ على حوار مفتوح مع الموردين بما يتماشى مع ممارسات تجارية نزيهة، وإبلاغ الرؤساء فوراً عن أي انتهاكات لهذا القانون؛
- يدرج في العقود التأكيد على قراءة المورد لهذا القانون والتعهد الصريح بالالتزام بالمبادئ الواردة فيه؛

ويحظر على الممتثلين لهذا القانون القيام بما يلي:

- طلب الهدايا أو المنافع الأخرى، لأنفسهم أو للغير، أو قبولها، باستثناء التي تكون قيمتها متواضعة أو وفقاً للممارسة التجارية العادية؛ من أي شخص حصل على أو قد يحصل على فائدة من أنشطة الشركة.

3-4 العلاقات مع العملاء

تتعهد الشركة بأن جميع الممارسات التجارية مع عملاءها تتم وفقاً للمعايير الأخلاقية والقوانيين المحلية والدولية، مع الالتزام بتشجيع التفاعل الإيجابي مع العملاء من خلال الإدارة والقرار السريع فيما يتعلق بأي من الشكاوى، والالتزام بما تم الاتفاق عليه في العقود مع حماية خصوصية العملاء وسرية بياناتهم.

ويجب على الممتثلين لهذا القانون الالتزام بما يلي:

- إتباع الإجراءات الداخلية الخاصة بإدارة العلاقات مع العملاء.
- توريد المنتجات بكفاءة مع الالتزام بمعايير الجودة العالية التي تلبي توقعات العملاء وفقاً للالتزامات التعاقدية.
- الصدق في توفير المعلومات الكافية والدقيقة عن المنتجات بحيث يتثنى للعملاء اتخاذ قرارات مدروسة ومستنيرة.

ويحظر على الممتثلين لهذا القانون القيام بما يلي:

- طلب الهدايا أو المنافع الأخرى، لأنفسهم أو للغير، أو قبولها، باستثناء التي تكون قيمتها متواضعة أو وفقاً للممارسة التجارية العادية؛ من أي شخص حصل على أو قد يحصل على فائدة من أنشطة الشركة.

5- انتهاكات القانون والعقوبات

يعتبر الالتزام بمبادئ هذا القانون جزءاً أساسياً من الالتزامات التعاقدية لجميع العاملين بالشركة. انتهاك مبادئ هذا القانون يؤثر على علاقة الثقة المنشأة بين الموظفين والشركة، وقد يؤدي إلى تطبيق الإجراءات التأديبية المناسبة، بغض النظر عن العقوبات الجنائية المترتبة. علاوة على ذلك فإن عدم الامتثال للقانون قد يشكل سبباً وجيهاً لفسخ عقد العمل ويحق للشركة الحصول على التعويض في مقابل الضرر الواقع عليها من جراء السلوك غير الأخلاقي المرتكب من المخالف.